



مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»
Human Rights & Democracy Media Center «SHAMS»

مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"

Human Rights and Democracy Media Center SHAMS

العضو الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة

العضو المراقب لدى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان التابعة لجامعة الدول العربية

ورقة موقف في اليوم العالمي للصحافة

**صوت الحقيقة تحت النار، حرب إسرائيل على الصحفيين/ات الفلسطينيين تتجاوز كل
المعايير الدولية**



2025

المقدمة

ورقة الموقف هذه أصدرها مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، انطلاقاً من دوره الحقوقي والإعلامي في رصد وتوثيق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفيين والصحفيات الفلسطينين، وبمناسبة اليوم العالمي للصحافة الذي يصادف الثالث من أيار/مايو من كل عام. تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على واقع الصحافة الفلسطينية في ظل العدوان المستمر، وتوثيق الجرائم والانتهاكات الجسيمة التي تستهدف الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، وتقديم توصيات عملية للمجتمع الدولي، والاتحاد العام للصحفيين، وجميع الأطراف ذات الصلة من أجل التحرك الفوري لحماية حرية الصحافة وضمان محاسبة الجناة.

منذ اندلاع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، تبنت سلطات الاحتلال سياسة قمعية ممنهجة تستهدف الصحفيين والصحفيات والمؤسسات الإعلامية الفلسطينية بشكل مباشر ومنظم، في مشهد يعكس تعمداً واضحاً لإسكات الصوت الفلسطيني وإخفاء الحقيقة عن العالم. لم تكن هذه الاعتداءات مجرد انعكاس لفوضى الحروب أو ظروف المواجهات العسكرية، بل جاءت في إطار خطة مدروسة ومنهجية تنفذها قوات الاحتلال بهدف إلغاء دور الإعلام الفلسطيني كناقل أمين للواقع على الأرض، وكاشف للانتهاكات المروعة التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون.

وفي هذا الإطار، تنوعت أشكال الاستهداف ما بين عمليات الاغتيال المباشرة للصحفيين والصحفيات أثناء تأدية مهامهم المهنية في الميدان، واستهداف عائلاتهم ومنازلهم، وتدمير البنية التحتية للمؤسسات الإعلامية، بما في ذلك مكاتب القنوات الفضائية ومحطات الإذاعة والصحف ومراكز الإنتاج الإعلامي. ولم تكن هذه الاستهدافات عشوائية أو عرضية، بل تم تنفيذ العديد منها بعد التعرف الدقيق على هوية الصحفيين وأماكن تواجدهم، مما يشير إلى نية متعمدة لإزهاق أرواحهم وإسكات أصواتهم.

كما قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتوسيع نطاق القمع ليشمل الصحفيين الدوليين العاملين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إذ لجأت إلى فرض قيود مشددة على حركتهم، ومنعت العديد منهم من دخول قطاع غزة، وسحبت بطاقاتهم الصحفية ورخص عملهم. ويهدف هذا الإجراء إلى منع نقل المشهد الدموي الذي ترتكبه آلة الحرب الإسرائيلية، وحرمان الرأي العام العالمي من الاطلاع المباشر على ما يجري من انتهاكات جسيمة قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وتعكس الإحصائيات ذات الصلة مدى خطورة الوضع، إذ تشير البيانات الموثقة إلى أن عدد الصحفيين الفلسطينيين الذين استشهدوا خلال هذا العدوان تجاوز بكثير عدد الصحفيين الذين قُتلوا خلال الحرب العالمية الثانية بأكملها. هذا الرقم الصادم لا يعكس فقط حجم العدوان، بل يفضح

الطبيعة التصعيدية وغير المسبوقة لسياسة القتل الممنهج التي تنتهجها إسرائيل تجاه الصحفيين الفلسطينيين، في تحد سافر لكل الأعراف والاتفاقيات الدولية التي تضمن حماية الصحفيين في مناطق النزاع.

وفي هذا السياق، تنتهك إسرائيل بوضوح القانون الدولي الإنساني، لا سيما المادة (79) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1977، والتي تنص بوضوح على حماية الصحفيين المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، ومنع استهدافهم باعتبارهم أشخاصاً مدنيين. كما تُعد هذه الممارسات خرقاً للمعايير الدولية المتعلقة بحرية الصحافة وحماية الصحفيين، وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مما يجعل الاحتلال الإسرائيلي عرضة للمساءلة القانونية أمام الهيئات والمحاكم الدولية.

ولا يقتصر أثر هذه الاعتداءات على الأفراد العاملين في القطاع الإعلامي فحسب، بل يتجاوز ذلك ليشكل تهديداً خطيراً للبنية الإعلامية الفلسطينية ولحق الشعب الفلسطيني في نقل روايته إلى العالم. إن إستراتيجية فرض الرقابة بالقوة وتكليم الأفواه وإقصاء وسائل الإعلام تهدف بشكل واضح إلى طمس معالم الجرائم التي ترتكب يومياً بحق المدنيين الفلسطينيين، وتحويل الحقيقة إلى ضحية أخرى من ضحايا هذا العدوان الشامل.

وفي ضوء ذلك، يتضح أن استهداف الصحفيين الفلسطينيين ومؤسساتهم الإعلامية يشكل جزءاً من سياسة إسرائيلية واسعة تسعى لفرض هيمنة كاملة على المشهد الإعلامي، واحتكار سرديّة النزاع، ومنع المجتمع الدولي من الاطلاع على بشاعة الجرائم التي تُرتكب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي يستدعي تحركاً عاجلاً من المجتمع الدولي لوقف هذه الانتهاكات وحماية الحق في حرية التعبير والإعلام.

انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحافة الفلسطينية

في اليوم العالمي لحرية الصحافة، الذي يُصادف الثالث من أيار/مايو من كل عام، تتجدد الدعوات حول العالم للتأكيد على الدور الجوهري الذي تؤديه الصحافة ووسائل الإعلام في تعزيز الديمقراطية وصون حقوق الإنسان. فالصحافة، باعتبارها "السلطة الرابعة"، تضمن حرية التعبير، وتيسر تدفق المعلومات والأفكار، وتضطلع بمهمة نقل الحقائق والوقائع إلى الجمهور، الأمر الذي يسهم في تعزيز الشفافية وترسيخ المساءلة داخل المجتمعات. كما يُمثل هذا اليوم فرصة دولية لإعادة التأكيد على ضرورة حماية استقلالية الإعلام وحرية، وضمان حياده بعيداً عن التحيز، إذ تشكل هذه المبادئ مجتمعةً أساساً متيناً للديمقراطية والعدالة.

ورغم هذه القيم العالمية الراسخة، يعيش الصحفيون الفلسطينيون واقعاً مغايراً يتسم بالقمع الممنهج والانتهاكات المستمرة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي. إذ يتعرض هؤلاء الصحفيون، بشكل يومي، إلى طيف واسع من الانتهاكات التي تطال حياتهم وسلامتهم الجسدية والنفسية، وتشكل تهديداً مباشراً لقدرتهم على أداء واجبهم المهني بحرية وأمان.

وتتنوع هذه الانتهاكات، لتشمل في أبرز صورها عمليات القتل والاستهداف المباشر، حيث لا يتورع جيش الاحتلال عن استهداف الصحفيين في مواقع التغطية، خصوصاً في أوقات التصعيد العسكري أو الاحتجاجات الشعبية. وقد شهدت السنوات الأخيرة، وبصورة خاصة منذ بدء العدوان على غزة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، تصعيداً خطيراً في سياسة الاستهداف، حيث قتل مئات الصحفيين، في ظاهرة لم يشهد لها التاريخ الحديث مثيلاً، بما في ذلك أثناء الحروب العالمية. إلى جانب القتل، تمارس سلطات الاحتلال سياسات الاعتقال التعسفي والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية بحق الصحفيين الفلسطينيين، حيث يتم اعتقالهم في ظروف قاسية واحتجازهم دون محاكمات عادلة، كما يُمنعون من التواصل مع محاميهم وعائلاتهم، مما يمثل خرقاً صارخاً للمواثيق الدولية التي تكفل حقوق الإنسان الأساسية وحرية الصحافة.

أما على صعيد البيئة العملية، فلا تتوقف الانتهاكات عند حدود القتل والاعتقال، بل تتسع لتشمل مصادرة المعدات الصحفية وتدمير مقرات المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، في مسعى واضح لإسكات الصوت الفلسطيني وتدمير أدوات نقل الحقيقة. وقد أدت هذه السياسات إلى تعطيل العمل الإعلامي في مناطق واسعة، وحالت دون نقل صورة ما يجري من انتهاكات وجرائم إلى العالم الخارجي.

كما تنتهج سلطات الاحتلال سياسات تقييد صارمة لحرية الحركة والتنقل للصحفيين الفلسطينيين، حيث يُمنع الصحفيون من الوصول إلى مواقع الأحداث الساخنة، سواء خلال اقتحام المدن والمخيمات أو أثناء تنفيذ عمليات الاغتيال والاعتقالات الواسعة، مما يُفقد الجمهور فرصة الاطلاع على ما يجري في الميدان، ويعزز من هيمنة الرواية الإسرائيلية.

وفي سياق الحرب على الكلمة والصورة، تلجأ سلطات الاحتلال أيضاً إلى الرقابة الإلكترونية وحجب المحتوى الفلسطيني، وذلك بالتعاون مع شركات دولية تُقيد المحتوى الرقمي وتمنع تداول المعلومات التي توثق الانتهاكات. وتشمل هذه الممارسات قرصنة ترددات البث، حظر الفضائيات الفلسطينية، إغلاق مكاتب المؤسسات الإعلامية، بالإضافة إلى حذف الحسابات والمحتويات من منصات التواصل الاجتماعي.

وفي المجمل، تُمثل هذه السياسات الممنهجة جزءاً من إستراتيجية أوسع تهدف إلى طمس الحقيقة، إسكات الصوت الفلسطيني، ومنع نقل وقائع الجرائم الإسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين إلى الرأي

العام الدولي، في خرق جسيم وواضح لكافة المواثيق والمعاهدات الدولية التي تضمن حرية الصحافة وحماية الصحفيين، وخاصة في مناطق النزاعات المسلحة.

أسفرت الحرب الإسرائيلية المستمرة ضد الجسم الصحفي الفلسطيني عن وجراء هذه الجرائم فقد بلغ عدد الشهداء من الصحفيين والصحفيات منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 في قطاع غزة (211) صحفي/ة، منهم (182) ذكر و (28) أنثى، كما وأصيب (378) صحفي/ة، علماً بأن عدد الصحفيين الذي قتلوا في الحرب العالمية الثانية والتي استمرت من العام 1939م وحتى العام 1945م بلغ (69) صحفياً فقط، وأما في الضفة الغربية فقد استشهد صحفي واحد، وهذا مؤشر على مدى الوحشية والإجرام الذي يمارسه الاحتلال بحق الصحفيين الفلسطينيين، وتعبير واضح عن تجليات حرب الإبادة الجماعية والاستهداف المنظم للصحفيين والصحفيات من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي.

هذه الأرقام تعكس تصعيداً خطيراً في استهداف الصحافة الفلسطينية، مما يبرز استمرارية السياسة القمعية المنهجية التي تسعى إلى إغلاق قنوات الحقيقة ومنع نقل الرواية الفلسطينية، وبالتالي العمل على إخفاء الجرائم المرتكبة من قبل الاحتلال أمام المجتمع الدولي.

الاعتقال التعسفي واستهداف الصحفيين الفلسطينيين: سياسة ممنهجة لإسكات الحقيقة

إن سياسة الاعتقالات التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفيين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية تمثل واحدة من أبرز وأخطر صور الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان. فلا تقتصر هذه السياسة على مجرد الإجراء القمعي المتمثل في سلب الحرية، بل تتجاوز ذلك لتتحول إلى أداة متكاملة تهدف إلى كسر إرادة الصحفيين وردعهم عن ممارسة دورهم المهني، وضرب بنية الإعلام الفلسطيني برمته.

فمنذ اللحظة الأولى للاعتقال، يُزج بالصحفيين في ظروف احتجاز قاسية وغير إنسانية تقتقر إلى الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة. فهم يُحتجزون في زنازين مكتظة، يفتقر معظمها للتهوية والإضاءة الجيدة، ويُحرمون من الحصول على الرعاية الصحية اللازمة، خاصة أولئك الذين يعانون من أمراض مزمنة أو إصابات ناجمة عن الاعتداءات التي تعرضوا لها خلال عملهم الميداني. وتُعد هذه الظروف بحد ذاتها انتهاكاً صريحاً للمعايير الدولية ذات الصلة، بما في ذلك القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء المعروفة بـ "قواعد نيلسون مانديلا".

وعلاوة على ظروف الاعتقال المهينة، يتعرض الصحفيون المعتقلون لأشكال متعددة من التعذيب وسوء المعاملة، تبدأ بالضرب المبرح عند لحظة الاعتقال وخلال نقلهم إلى مراكز الاحتجاز، ولا تنتهي عند حدود التحقيق، حيث يستخدم الاحتلال أساليب نفسية وجسدية قاسية تهدف إلى إذلالهم

وانتزاع اعترافات قسرية منهم، أو لإجبارهم على وقف نشاطهم الصحفي. وقد وثقت منظمات حقوقية محلية ودولية تعرض العديد من الصحفيين الفلسطينيين للتهديدات، والحرمان من النوم، والعزل الانفرادي لفترات طويلة، وهي ممارسات تصنف قانوناً على أنها تعذيب محظور بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984.

ومن بين الانتهاكات الأكثر قسوة، حرمان الصحفيين من حقوقهم الأساسية في الاتصال بمحاميتهم وأفراد عائلاتهم. إذ يمنع الكثير منهم من الحصول على الاستشارات القانونية، ما يقوض حقهم في الدفاع عن أنفسهم ويحول دون حصولهم على محاكمة عادلة. كما يُحرمون من الدعم النفسي والاجتماعي الذي يشكل عنصراً أساسياً في صمودهم في مواجهة الانتهاكات، ما يؤدي إلى عزلهم التام عن العالم الخارجي، وإضعاف موقفهم القانوني.

وتتجلى خطورة هذه السياسة بشكل أوضح في ظاهرة الاعتقال الإداري، حيث يتم احتجاز الصحفيين الفلسطينيين لفترات مفتوحة دون توجيه تهم محددة أو الخضوع لإجراءات قضائية عادلة. إذ غالباً ما يُعتقل الصحفيون استناداً إلى "ملفات سرية" لا يسمح لهم أو لمحاميهم بالاطلاع عليها، مما يجعلهم في مواجهة اعتقال تعسفي بحت يخالف أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يضمن لكل شخص الحق في الحرية والأمن الشخصي ويمنع الاعتقال التعسفي.

وليس الاعتقال في حد ذاته هو وحده ما يشكل انتهاكاً، بل إن استهداف الصحفيين في أثناء ممارسة عملهم الميداني وملاحقتهم خلال تغطيتهم للأحداث، خاصة في مناطق المواجهات والاحتجاجات، يشكل اعتداءً مباشراً على حرية الصحافة والرأي والتعبير، ويهدف إلى تكميم الأفواه ومنع نقل الرواية الفلسطينية إلى العالم.

إن هذه الانتهاكات المتكررة والممنهجة، التي تُمارس في ظل إفلات كامل من العقاب، تؤثر بشكل بالغ على البيئة الإعلامية الفلسطينية، وتقوض أسس حرية الصحافة، حيث تدفع الصحفيين إلى العمل في أجواء يسودها الخوف والرقابة الذاتية، ما يؤدي إلى تراجع قدرة الإعلام الفلسطيني على أداء رسالته بحرية واستقلالية.

في ضوء ما تقدم، لم تعد سياسة الاعتقالات مجرد وسيلة قمعية، بل أضحت جزءاً من إستراتيجية إسرائيلية شاملة تهدف إلى إسكات الحقيقة وفرض تعميم إعلامي على الانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني، في انتهاك صارخ للمواثيق والمعاهدات الدولية التي تحمي حقوق الصحفيين وتكفل لهم حرية نقل الأخبار والمعلومات دون خوف أو تهديد.

. تشير التقارير إلى أن حملة الاعتقالات التي أعقبت السابع من أكتوبر قد بلغت مستويات غير مسبوقة، كما اعتقل واحتجز منذ السابع من أكتوبر 2023 (177) ، وما زال حتى اليوم (49)

صحفياً في سجون الاحتلال ، من بينهم (19) صحفياً حولوا للاعتقال الإداري في الضفة الغربية ، وتم تدمير (88) مؤسسة إعلامية .

قمع المحتوى الرقمي وتقييد الفضاء الإلكتروني: استهداف امتد إلى العالم الافتراضي

إن سياسات القمع التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الصحافة الفلسطينية لم تقتصر على الانتهاكات الميدانية من قتل واعتقال وتدمير للمؤسسات الإعلامية، بل اتسعت لتشمل أيضاً الفضاء الرقمي، الذي يشكل اليوم أحد أهم ميادين العمل الصحفي وأوسعها تأثيراً في نشر المعلومات والروايات. لقد باتت الحرب على الحقيقة الفلسطينية متعددة الأبعاد، حيث لم تعد تدار فقط في الشوارع والمخيمات ومقرات الإعلام، بل امتدت وبقوة إلى شبكة الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي التي باتت ساحة رئيسية لنقل الأخبار والتعبير عن الرأي وتوثيق الانتهاكات.

في هذا السياق، لجأت سلطات الاحتلال إلى سياسة ممنهجة تهدف إلى محاصرة الصوت الفلسطيني في الفضاء الإلكتروني، وذلك عبر استهداف المحتوى الرقمي الذي يوثق جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، خاصة في أوقات التصعيد العسكري والعدوان الشامل كما جرى في قطاع غزة بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023. ومن خلال التنسيق المباشر وغير المباشر مع شركات التكنولوجيا العملاقة، لا سيما الشركات الأمريكية المالكة لمنصات التواصل الاجتماعي الأكثر انتشاراً، تمارس إسرائيل تأثيراً كبيراً يؤدي إلى حذف المنشورات، إغلاق الحسابات، تقييد الوصول، وإخفاء المحتوى الفلسطيني الذي يوثق الجرائم أو يدعو للتضامن مع الضحايا.

ولا تقتصر هذه الإجراءات على المحتوى الذي يتناول القضايا العسكرية والسياسية فحسب، بل تطال أيضاً الصحفيين والمؤسسات الإعلامية الفلسطينية، حيث يتم وضع قيود تقنية وإدارية على حساباتهم وصفحاتهم، بما في ذلك التقييد المؤقت أو الدائم، أو خفض الظهور (Shadow banning) مما يقلل من قدرة هذا المحتوى على الوصول إلى الجمهور الدولي.

ويستند الاحتلال في هذه السياسة إلى شراكات إستراتيجية مع عدد من هذه الشركات الرقمية العالمية، التي تربطها به علاقات وثيقة سياسياً وأمنياً واقتصادياً. ففي العديد من الحالات، يتم التعامل مع المحتوى الفلسطيني باعتباره "مخالفاً للمعايير"، حتى وإن لم يخالف القوانين الدولية أو حتى سياسات المنصات ذاتها، في حين يتم التغاضي عن الخطاب الإسرائيلي التحريضي والداعي للعنف ضد الفلسطينيين، مما يؤشر على ازدواجية المعايير والتواطؤ في قمع حرية التعبير الفلسطينية.

إن المعركة على الفضاء الرقمي لا تقل خطورة عن تلك التي تدور في الميدان، بل لعلها أكثر تأثيراً في بعض الأحيان، حيث تسعى سلطات الاحتلال من خلالها إلى منع الرواية الفلسطينية من

الانتشار، وحرمان العالم من الاطلاع على حقيقة ما يجري على الأرض، وبالتالي ترك الساحة مفتوحة للرواية الإسرائيلية التي تسعى لتبرير العدوان وتلميع صورته أمام الرأي العام الدولي. لقد أصبحت هذه السياسات جزءاً من بنية الاحتلال الشاملة في إدارة الصراع مع الفلسطينيين، عبر مزيج من القوة العسكرية والقمع القانوني والتضليل الإعلامي. وهي سياسات تنتهك بشكل مباشر الحقوق المكفولة دولياً، لا سيما المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تكفل لكل إنسان الحق في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك تلقي ونقل المعلومات والأفكار إلى الآخرين عبر أية وسيلة ودون اعتبار للحدود.

وفي ظل هذا الواقع، فإن محاربة تقييد المحتوى الفلسطيني لا تعني فقط الدفاع عن الصحافة كحق مهني، بل تمثل معركة أوسع من أجل الحق في الحقيقة، وحق الشعب الفلسطيني في سرد روايته ومخاطبة العالم بحرية وكرامة.

منع الصحافة الدولية من الدخول إلى قطاع غزة

مازال الاحتلال يستمر في منع الصحفيين الدوليين من الدخول إلى قطاع غزة من أجل منع توثيق المشهد المرور في غزة بشكل مباشر، والوضع خطير للغاية في ظل ارتفاع منسوب جرائم الإبادة والتطهير العرقي،

وقد صرح الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيرش" أن منع إسرائيل الصحفيين الدوليين من دخول قطاع غزة وتغطية الأحداث عن قرب يسمح بانتشار المعلومات المضللة والروايات الكاذبة من طرفي النزاع. علماً بأن جمعية الصحفيين الأجانب الموجود في القدس قدمت طلباً للمحكمة العليا الإسرائيلية من أجل السماح للصحفيين الدوليين بدخول قطاع غزة ولكن تم رفضها، علماً بأن قرار المحكمة العليا الإسرائيلية عام (2008) أكد أنه لا ينبغي منع الصحفيين من دخول غزة. وقالت جمعية الصحفيين الأجانب أن منع إسرائيل للصحافة الأجنبية من دخول قطاع غزة يثير أسئلة عما لا تريد إسرائيل أن يراه الإعلام الدولي من جرائم وانتهاكات في القطاع.

مواقف دولية مساندة ومؤيد

اتخذ الاتحاد الدولي للصحفيين موقفاً واضحاً وقوياً في دعم الصحفيين الفلسطينيين خلال الحرب التي تُشن على الشعب الفلسطيني، والتي ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية. فقد وجّه الاتحاد مطالبات متكررة للحكومة الإسرائيلية بضرورة رفع الحظر الذي فرضته على دخول الصحافة الدولية

إلى قطاع غزة، مؤكداً أهمية تمكين وسائل الإعلام من أداء دورها في نقل الحقائق وكشف الانتهاكات.

وفي خطوة تضامنية بارزة، أعلن الاتحاد الدولي للصحفيين، خلال اجتماع عقده في بروكسل، عن اعتماد يوم 26 فبراير/شباط 2024 يوماً عالمياً للتضامن مع الصحفيين الفلسطينيين. ودعا الاتحاد، في بيانه الرسمي، النقابات الصحفية حول العالم ومؤسسات المجتمع المدني إلى إبداء تضامنهم مع الإعلاميين الفلسطينيين، ودعم جهود نقابة الصحفيين الفلسطينيين، العضو في الاتحاد الدولي، في ظل الظروف القمعية التي يتعرض لها الصحفيون الفلسطينيون، بما في ذلك أعمال القتل والاضطهاد المستمر.

وفي السياق ذاته، أعربت عدة اتحادات ونقابات صحفية أوروبية، من بينها اتحاد الصحفيين في إسبانيا، عن دعمها الثابت للصحافة الفلسطينية، مستنكرة بشدة الجرائم والانتهاكات المرتكبة بحق الصحفيين والشعب الفلسطيني عموماً. كما عبّر عدد من الخبراء الأميين عن تضامنهم مع الصحفيين الفلسطينيين ورفضهم للانتهاكات الممنهجة التي يتعرضون لها، ومن أبرزهم إيرين خان، المقررة الخاصة المعنية بالحق في حرية الرأي والتعبير، وفرانثيسكا ألبانيزي، المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وماري لولور، المقررة الخاصة المعنية المدافعين عن حقوق الإنسان. وقد شدد هؤلاء الخبراء على ضرورة احترام حقوق الصحفيين الفلسطينيين، وضمان حمايتهم من كافة أشكال العنف، ومساءلة مرتكبي الانتهاكات أمام العدالة الدولية.

انتهاك للقانون الدولي

إن الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفيين الفلسطينيين تشكل انتهاكاً جسيماً لأحكام القانون الدولي الإنساني، وعلى وجه الخصوص لاتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في 12 أغسطس/آب 1949، التي تُعنى بحماية المدنيين في أوقات الحروب والنزاعات المسلحة. إذ تنص المادة (15) من الاتفاقية على حماية الأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية ولا يؤدون أي مهام ذات طابع عسكري أثناء وجودهم في مناطق النزاع. كما تمثل هذه الانتهاكات خرقاً للمادة (79) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1977، والتي تؤكد أن الصحفيين العاملين في مناطق النزاع يعتبرون من المدنيين، وتقرض حمايتهم من الهجمات المباشرة ومن أي استخدام تعسفي للقوة ضدهم. وينسحب هذا الحكم أيضاً على المادة (50) من البروتوكول ذاته التي تنص على معاملة الصحفيين ضمن فئة المدنيين خلال النزاعات المسلحة. وفي السياق ذاته، يعد سلوك قوات الاحتلال انتهاكاً صريحاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، خاصة للإعلان

العالمي لحقوق الإنسان، الذي تنص مادته (19) على حق كل شخص في التمتع بحرية الرأي والتعبير، بما يشمل حرية اعتناق الآراء دون مضايقة، وحرية التماس وتلقي ونقل المعلومات والأفكار عبر أي وسيلة ودون قيود على الحدود. كما يشكل ذلك خرقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، حيث أكدت المادة (19) منه على ذات الحقوق المتعلقة بحرية الرأي والتعبير، بما في ذلك حرية نقل وتلقي المعلومات والأفكار. وعلاوة على ذلك، تنتهك ممارسات الاحتلال قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، لا سيما القرار رقم (2222) لعام 2015، الذي شدد على ضرورة حماية الصحفيين والإعلاميين والأفراد المرتبطين بهم خلال النزاعات المسلحة، واعتبر أن المعدات والأدوات والمكاتب الإعلامية أصول مدنية لا يجوز استهدافها. كما يُعد هذا السلوك مخالفاً لقرار مجلس الأمن رقم (1738) لسنة 2006، الذي أدان الهجمات ضد الصحفيين ودعا إلى تأمين حمايتهم، وكذلك لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (163/68) لسنة 2013، الذي دان العنف ضد الصحفيين، وأكد على وجوب ضمان سلامتهم خلال النزاعات.

واقع الصحافة الفلسطينية داخلياً: بين الالتزامات الدولية والقيود الواقعية

رغم انضمام دولة فلسطين إلى العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكفل حقوق الإنسان وحياته الأساسية، وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إلا أن واقع الحريات العامة، وعلى رأسها حرية الصحافة، لا يزال يواجه تحديات جدية على المستوى الداخلي، ما بين القيود القانونية والانتهاكات العملية التي تمس صميم العمل الصحفي وحرية التعبير.

فالصحفيون الفلسطينيون، شأنهم شأن مختلف شرائح المجتمع، ما زالوا يعانون من ممارسات تقييدية تطل حقه في التعبير بحرية عن آرائهم، وفي ممارسة مهنتهم دون تهديد أو تضيق. إذ توثق تقارير مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني باستمرار حالات متكررة من انتهاك الحق في التجمع السلمي وحرية الرأي والتعبير، لا سيما خلال عام 2024، حيث شملت الانتهاكات منع الفعاليات الصحفية، والتدخل في التغطيات الإعلامية، واعتقال أو استدعاء صحفيين ومدونين ونشطاء إعلاميين بسبب آرائهم أو تغطيتهم النقدية للأحداث السياسية والاجتماعية. ويشكل هذا الواقع مساساً مباشراً بمبدأ سيادة القانون، ويؤثر سلباً على الثقة في مؤسسات الدولة وقدرتها على احترام وحماية الحقوق والحريات المكفولة دستورياً ودولياً.

وتبرز قوانين الإعلام السارية، ولا سيما القرار بقانون الخاص بالمطبوعات والنشر رقم (9) لسنة 1995م، كأحد أبرز التحديات أمام تعزيز بيئة إعلامية حرة ومستقلة. فعلى الرغم من مرور عقود على سن هذا القانون، إلا أنه ما زال يشتمل على العديد من النصوص التي تسمح بفرض رقابة

مسبقة، وتضع قيوداً واسعة وغامضة قد تؤدي إلى معاقبة الصحفيين وتقييد عملهم، وهو ما يتعارض مع المعايير الدولية التي تحظر وضع قيود غير ضرورية أو غير متناسبة على حرية التعبير. وفي ظل هذا المشهد، يصبح لزاماً على السلطة الفلسطينية العمل الجاد على مواءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، وإجراء إصلاحات تشريعية جوهرية تضمن حرية الإعلام، وتحمي الصحفيين والكتاب والمدونين من التعرض لأي شكل من أشكال التضييق أو الانتقام. ويشمل ذلك إلغاء أو تعديل النصوص القانونية التي تجرم التعبير السلمي، وتقييد استخدام الذرائع الأمنية كغطاء لقمع الحريات الصحفية.

كما تقتضي هذه الإصلاحات تعزيز ضمانات الحق في الوصول إلى المعلومات، وحماية مصادر الصحفيين، وضمان الشفافية في عمل المؤسسات العامة، ومكافحة ظاهرة الأخبار المضللة والإشاعات دون المساس بحرية الرأي والتعبير، إضافة إلى تشجيع التعددية الإعلامية ودعم وسائل الإعلام المستقلة باعتبارها أحد أعمدة الديمقراطية التعددية.

وفي المقابل، لا بد من العمل على تعزيز برامج التربية الإعلامية والثقافة الرقمية في أوساط الصحفيين والمواطنين على حد سواء، بما يرسخ ثقافة احترام الرأي والرأي الآخر، ويعزز مناخ الاختلاف والتنوع في المجتمع الفلسطيني، بما يعكس صورة وطنية ديمقراطية عصرية تحترم كرامة الإنسان وتصون حقه في التعبير الحر.

إن معالجة التحديات التي تواجه الصحافة الفلسطينية داخلياً لا تقل أهمية عن التصدي لانتهاكات الاحتلال، فكلا المسارين متلازمان من أجل ضمان بيئة إعلامية حرة ومستقلة وديمقراطية، تعكس تنوع المجتمع الفلسطيني وتعزز دوره في مقاومة الاحتلال وبناء مجتمع يحترم حقوق الإنسان.

التوصيات

انطلاقاً من دوره في رصد الانتهاكات والدفاع عن حرية الصحافة وحقوق الإنسان، جاءت ورقة الموقف الصادرة عن مركز "شمس" لتطلق نداءً صريحاً وموجهاً إلى مختلف الجهات المعنية، داعية إلى تحمل مسؤولياتها الأخلاقية والقانونية في مواجهة الجرائم والانتهاكات المتواصلة بحق الصحفيين الفلسطينيين.

أولاً: المجتمع الدولي

1. الضغط على دولة الاحتلال الإسرائيلي للامتثال الفوري للمعايير الدولية والقانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقيات جنيف، من أجل وقف الاستهداف الممنهج للصحفيين الفلسطينيين ومؤسساتهم.
2. تفعيل آليات المساءلة الدولية ومحاسبة مرتكبي الجرائم بحق الصحفيين أمام المحاكم الوطنية والدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.
3. دعم جهود توثيق الانتهاكات التي تظال الصحفيين الفلسطينيين، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والدولية العاملة في هذا المجال.
4. حماية حرية الوصول إلى المعلومات، بما يشمل مطالبة سلطات الاحتلال بإنهاء منع دخول الصحفيين الدوليين إلى قطاع غزة، والسماح بحرية التغطية الإعلامية.
5. اتخاذ تدابير عاجلة لوقف التعاون مع شركات التواصل الاجتماعي التي تشارك في تقييد المحتوى الفلسطيني، ومساءلتها عن انتهاكها لمبادئ حرية التعبير.

ثانياً: الاتحاد العام للصحفيين العرب والدوليين

1. إدانة الجرائم الإسرائيلية المستمرة ضد الصحفيين الفلسطينيين بشكل صريح ودون مواربة، وتبني مواقف أكثر جرأة في الدفاع عن حقوقهم في كافة المحافل.
2. تنظيم حملات ضغط ومناصرة دولية من خلال النقابات الأعضاء لإبراز قضية الصحفيين الفلسطينيين أمام الرأي العام الدولي وصناع القرار.
3. إطلاق صندوق دعم خاص بالصحفيين الفلسطينيين لدعم أسر الشهداء والمعتقلين، وتغطية احتياجات الصحفيين الذين فقدوا مصادر رزقهم نتيجة استهداف مؤسساتهم.

4. تعزيز برامج الحماية والتضامن مع الصحفيين الفلسطينيين، وتوفير التدريب والأدوات اللازمة للتعامل مع بيانات العمل الخطرة.
5. اعتماد يوم عالمي سنوي للتضامن مع الصحافة الفلسطينية وتضمين معاناة الصحفيين الفلسطينيين في جميع الفعاليات والمناسبات الصحفية العالمية.
6. دعم الحق في حرية الصحافة والتعبير من خلال رفع الصوت عالياً دفاعاً عن الصحفيين الفلسطينيين في جميع المحافل.
7. تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف لتوثيق الانتهاكات، ومواجهة الروايات المضللة التي تهدف إلى تشويه الحقائق.
8. دعم الجهود القانونية والحقوقية الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب ومساءلة الاحتلال عن جرائمه بحق الإعلام الفلسطيني.
9. تشجيع الأبحاث والدراسات الأكاديمية والإعلامية التي توثق الانتهاكات وتبرز دور الصحافة الفلسطينية في مقاومة الاحتلال وكشف جرائمه.
10. الضغط على شركات التكنولوجيا ومواقع التواصل الاجتماعي لوقف ممارسات تقييد وحذف المحتوى الفلسطيني، واحترام حرية الرأي والتعبير وفق المعايير الدولية.